

الطريق غير المسلوك للتعامل مع ظاهرة الإرهاب: الاحتواء وتجفيف منابع بدلاً من المواجهة

أ. د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني

د. محمد عبد الله جاد

جامعة الزقازيق

جمهورية مصر العربية

المقدمة

تعد ظاهرة الإرهاب **Terrorism**، ذات أبعاد متعددة، وهي ظاهرة بيئية، تتناولها بالدراسة علوم اجتماعية متباينة، كل يستخدم مداخله وأطره ومناهجه وأدواته لتقديم تفسير لهذه الظاهرة، من علم نفس إلى اجتماع إلى إدارة إلى اقتصاد إلى أنثروبولوجيا إلى جريمة إلى سياسية، إلى قانون، وحتى داخل علم الاجتماع، يمكن دراسة الإرهاب كظاهرة اجتماعية من زوايا متعددة، فقد يدرس في إطار الباثولوجيا الاجتماعية، أو في إطار سوسولوجيا الجريمة، أو علم الاجتماع السياسي، أو كمعوق للتنمية، أو علم الاجتماع القانوني.

وأياً كانت طبيعة التناول فإن الدراسة الراهنة تدرس الإرهاب كظاهرة اجتماعية، مستندة إلى إطار سوسولوجي يبحث نشأة ونمو وإنتاج وإعادة إنتاج هذه الظاهرة عالمياً... ويوحى ذلك إلى أن الدراسة الراهنة تنجز في فضاء معرفي أشمل، وبالطبع، فكل فضاء معرفي يملئ جملة من التصورات العامة. كما يملئ جملة من أدوات التحليل الخاصة، وما من شك في أن التاريخ الحديث قد شهد أكثر من مدرسة نظرية حاولت كل منها أن تفهم الظاهرة الإرهابية انطلاقاً من سياقاتها النظرية وأدواتها المنهجية أولاً، وانطلاقاً من خصوصيات هذه الظاهرة وفق الفترة التاريخية المحددة، ثانياً. لذلك نلمس بوضوح تعدد الأطروحات وتراكم التناولات مما جعل التراث العلمي في تناول الدراسات الاجتماعية لظاهرة الإرهاب تراثاً متنوعاً تختلف نظراته إلى الإرهاب من مدرسة إلى أخرى.

وعلى الرغم من ذلك كله، يبقى السؤال مطروحاً في خصوصية الدراسة السوسولوجية للإرهاب: كيف يتمكن علم الاجتماع من مقارنة هذه الظاهرة، وتشخيصها وتقديم أساليب لاحتوائها بدلا من مواجهتها وفقاً للرؤية السوسولوجية.

وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة هذه الدراسة في: محاولة الاقتراب من مجموعة المقولات التي يمكن أن تفسر سوسولوجيا الأسباب والعوامل التي تفرز وتنتج الإرهاب كظاهرة اجتماعية عالمية، ثم محاولة تقديم إطاراً لفهم علاقة ظاهرة الإرهاب بغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، تأثيراً وتأثراً، ومن خلال استعراض نتائج مجموعة من البحوث والدراسات السابقة حول ذات الموضوع، حاولت الدراسة استعراض سياقات إنتاج الإرهاب وصولاً إلى تقديم رؤية سوسولوجية للمواجهة.

ولهذه الدراسة أهميتها النظرية والمجتمعية، ففي حين توجد حاجة ماسة للتحليلات السوسولوجية للظاهرة الإرهابية، ولتلافي بعض من هذه الاحتياجات، تحاول هذه الدراسة توظيف المنهج السوسولوجي في دراسة الإرهاب كظاهرة اجتماعية. بالإضافة لذلك هناك حاجة تفرضها الضرورة المجتمعية، للبحث في الأسباب والعوامل التي تنتج العنف بشكل عام والإرهاب بشكل خاص، وكذلك البحث عن آليات صناعة الإرهاب، والعمل على ابتكار أساليب سوسولوجية لاحتواء الظاهرة الإرهابية، للاستفادة من هؤلاء الذين قد انجرفوا في هذه الأفكار، وإعادة استثمار طاقاتهم وقدراتهم لتنمية المجتمع.

وفيما يتعلق بأهداف الدراسة فإنها تتحدد في: محاولة التعرف على طبيعة السياق الاجتماعي الذي يساهم في صناعة الإرهاب، وكذلك البحث عن آليات إنتاجه، ثم التوصل لرؤية سوسولوجية لاحتواء الإرهاب ..

وتنطلق هذه الدراسة من تساؤلات محورية هي: ما مسؤولية الظروف والسياقات الاجتماعية الاقتصادية في مجتمع معين عن صناعة وإفراز ما يمكن تسميته بالإرهاب كظاهرة اجتماعية؟ وإذا ما كانت هناك ثمة مسؤولية لهذه الظروف والسياقات عن ذلك، فهل من سبيل للفكك ولتجاوز هذه الظاهرة؟ وما أساليب الاحتواء الفعالة لذلك في ضوء الرؤية السوسولوجية؟

وتتبع هذه الدراسة منهجاً سوسولوجياً، بمعنى الابتعاد قدر الإمكان عن الأحكام القيمية والنصوص المجردة، فالمقولات المتعلقة بالأحكام القيمية والنصوص المجردة مهمة بلا شك في التفسيرات اللاهوتية والفلسفية، ولكنها بالتأكيد ليست من اختصاص عالم الاجتماع، ففي دراسة الظاهرة الإرهابية لا يكون التركيز على النصوص ولا على التعاليم وأحكامها في حد ذاتها، بل على الأفعال الفردية والجماعية في محتواها الاجتماعي التاريخي، ضمن إطار الأوضاع القائمة في المجتمع، بمعنى آخر يوظف في الدراسة منهجاً دينامياً، وليس منهجاً سكونياً يحلل النصوص بمعزل عن الواقع الاجتماعي^(١). ويركز المنهج السوسولوجي المستخدم في هذه الدراسة في دراسته للظاهرة الإرهابية على واقع الظاهرة، وليس على ما يجب أن تكون عليه، وبالتالي فيرى الإرهاب على أساس أنه انبثاق عن الواقع بنظمه وتنظيماته وسياقاته السياسية والاقتصادية والتاريخية، لذلك فستكون آثاره

(١) كنموذج لاستخدام هذا المنهج يمكن الرجوع إلى: عاطف العقلة غضبيات. "الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي، دراسة سوسولوجية". (في) الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٠ ص ص ١٣٩ - ١٦٢.

على بقية الأنظمة والوحدات الاجتماعية الأخرى، وهو ما يدعو للنظر في أساليب احتوائه، في إطار الخصوصية التاريخية لمجتمع معين وطبيعة سياقاته الاجتماعية التي عاشها ويعيش هذا المجتمع.

أما عن المنطلقات التي تنطلق منها الدراسة، فمن المهم النظر لظاهرة الإرهاب باعتبارها نتاجاً لتكوين اجتماعي اقتصادي معين، وبالتالي فإنها تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، تبعاً للموقع الاجتماعي للدين في المجتمع من جهة، وللخصوصية الثقافية لهذا المجتمع من جهة أخرى، ففي المجتمعات الغربية المعاصرة ونتيجة لعمليات التحديث التي تشهدها بفصل الدين عن الدولة يتضاءل تأثير الدين في الحياة، في حين يظل دوره في إطار المجتمعات التقليدية مركزياً تتسم به مجمل العلاقات الاقتصادية الاجتماعية السياسية... وبالتالي تستدعي عملية تحليل ظاهرة الإرهاب النظر إليها في إطار السياق الاجتماعي الذي صنعها، أو بعبارة أخرى فإن الإرهاب والعنف ليس مسؤولية فردية كلية، ولكنه يحدث بفعل ظروف اجتماعية تتعلق بالبناء الاجتماعي بأسره، وحين يصاب ذلك البناء بالخلل فهو ينعكس على عقول ونفسية الأفراد بصور مختلفة فتصاب هي بالخلل الذي يتخذ صورة الإرهاب والعنف^(٢). وبالتالي، تستدعي عملية تحليل هذه الظاهرة تقديراً وافياً لتمييزها وتعقيدها من جهة، ولتعدد أبعادها من جهة أخرى. ووفقاً للنظرية الاجتماعية فإن هذه الدراسة تحاول اختيار بعض فرضيات الاتجاه السلوكي في دراسة سوسولوجيا القانون كما تبناه دونالد بلاك **Donald Black**.

وفي سبيل ذلك تم تقسيم الدراسة لما يلي:

أولاً: التعريفات.

ثانياً: تفسير الإرهاب في ضوء الدراسات السابقة.

ثالثاً: السياقات الاجتماعية كآليات لإنتاج الإرهاب.

رابعاً: سلوكية القانون واحتواء ظاهرة الإرهاب.

خامساً: استنتاجات الدراسة.

وسوف نتناول الدراسة ما سبق فيما يلي..

(٢) سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني، (في) الدين في المجتمع العربي، نفس المرجع، ص ٢٣١.

أولاً: التعريفات:

ثمة مفاهيم مثل الإرهاب **Terrorism** وصناعة الإرهاب **Making of Terrorism** وآليات إنتاج الإرهاب، وتبنى الدراسة تعريفاً لكل منها كما يلي:

إن كلمة **الإرهاب Terrorism** عادة ما تطلق على "حدث عنيف"، مثل القتل، يتم لبث الخوف في الناس. أما في الاستخدام العادي لكلمة "إرهاب" **Terror**، نجد أنها تحوي شيئاً من الغموض لأنها تشير إلى "الخوف الشديد" دون النظر إلى السبب. وبالإضافة إلى ذلك قد تشير كلمة "إرهاب" **Terror** إلى الحالة النفسية - الخوف الشديد -، وقد تشير أيضاً إلى الشيء الذي يثير الرعب والفرع - مثل أي حدث عنيف يثير حالة نفسية. وسوف أحاول أن أتجنب هذا النوع من الخلط عن طريق استخدام مصطلحات دقيقة مثل "الإرهاب" و "الإرهاب المنظم" كمفاهيم مساوية "لعملية الإرهاب" **Process of Terror** والتي تحوي ثلاثة جوانب: الأول، وجود عمل عنيف أو تهديد به، والثاني، رد الفعل العاطفي (النفسي)، والثالث، التأثيرات الاجتماعية.

وهذا الاستخدام سيجعل هذا المصطلح "Terror" يختلف في العديد من الزوايا عن أنواع أخرى مثل "الخوف"، و "القلق"، فإذا كان "القلق" ناتجاً عن عدة عوامل تشتمل على الضغوط النفسية الداخلية، وعلى صراعات شخصية داخلية وعلى ظروف اجتماعية غير مستقرة، فإن مصطلح "إرهاب" "Terror" الذي نتناوله هنا يشير إلى الحالة العاطفية (النفسية) التي تسببها أعمال عنف أو تهديدات معينة^(٣).

وفي ضوء الهدف من الدراسة الراهنة وتخصصها السوسولوجي فإنها تتبنى تعريف الإرهاب الذي ساقه هاردمان **Hardman** في دائرة معارف العلوم الاجتماعية منذ عام ١٩٣٤^(٤)، وقد عرف (هاردمان) الإرهاب على أنه الوسيلة التي سعت جماعة منظمة من خلالها لتحقيق أهدافها أساساً من خلال الاستخدام النظامي للعنف، وبذلك كان الإرهاب مختلفاً في الجوهر عن الإرهاب الحكومي وعن عنف العامة أو التمرد الجماهيري. وأشار (هاردمان) إلى القيمة الشعبية لأعمال الإرهاب كنقطة أساسية وأن اتجاه الإرهاب قد يكون يسارياً أو يمينياً وأن الإرهاب لم ينجح أبداً نجاحاً حقيقياً كتكتيك ثوري كامل. كما تشير أعمال الإرهاب إلى أنها موجهة ضد أشخاص - سواء كانوا أفراداً أو هيئات أو ممثلين للسلطة - يعرقلون إنجاز أهداف مثل هذه الجماعة. وفي ضوء ذلك يمكن إدراك

(٣) E.V. Walter, "Violence and the process of terror" (in) American sociological, Review, Vol.29, No.2 (Apr. 1964) pp. 248-257.

(٤) Encyclopedia of the social sciences, Vol.14, (N.Y.), 1934.

الإرهاب كظاهرة معقدة تختلف من دولة لأخرى نتيجة التقاليد الثقافية والبنية الاجتماعية والعلاقات السياسية وعوامل أخرى جعلت التعميم شيئاً صعباً بالفعل.

أما عن صناعة الإرهاب: فيُقصد بهذا المفهوم الافتراضات والتفاسير والمحاورات التي تشكل القيم والمعتقدات ومن ثم تحدد السلوكيات والأفعال الاجتماعية للإرهابيين، بل ويدفعهم للممارسة، فينصرف جانب من ذلك إلى تشكل الوعي والشروط اللازمة للقيام بالأفعال الإرهابية^(٥).

كما ينصرف مفهوم آليات إنتاج العنف إلى مجموعة العوامل والمتغيرات والأنظمة والسياقات التي تساهم في إفراز هذا الإرهاب بل وتدعيمه، ويستمد منها شرعيته ومبرراته، مثل وجود المشاكل الاجتماعية والتهميش وضعف المواطنة، وشكلية المشاركة بأنواعها، وخفوت القيم الإيجابية واختلالها.

ثانياً: تفسير الإرهاب في ضوء الدراسات السابقة:

تتوالى التساؤلات كثيراً عن دوافع الإرهاب وتنوعت الإجابات بشكل كبير، وهذا شيء لا عجب فيه لأن الإرهاب ظهر في أشكال مختلفة وتنوعت أساليبه من عصر لآخر ومن دولة لأخرى. وأي تفسير يحاول الوقوف على مظاهر الإرهاب المختلفة قد يكون غامضاً أو يكون خاطئاً. وقد قيل إن الشباب ذوي المثالية العالية والمتحمسين يلجؤون للإرهاب عندما يواجهون ظلماً سافراً ولم يجدوا سبيلاً آخر لتسجيل اعتراضهم وإحداث التغيير. وقد قيل أيضاً أن الإرهابيين مجرمون ومعتوهون أخلاقياً ومختلون عقلياً أو ساديون. وهذه التعريفات العائمة قد تثير التشكك، فالحركات الإرهابية عادة حركات شبابية من أنماط مختلفة، والتعويل على السمة المثالية حكم ظاهري: فهؤلاء الشباب لا يخرجون لمصلحة شخصية ولكنهم دائماً يعارضون الوضع القائم. ولكن الأهداف السياسية ليست بالضرورة أهدافاً غيرية تماماً. فالمثالية ربما تتلاقى مع المصلحة، ولا يكون الطموح الشخصي غائباً، فطالما كان يندفع الإرهاب من منطلق نفاذ الصبر ونوع من الإعجاب بالنوع. ولا يكون اختيار الإرهاب كسلاح أمراً مفروغاً منه لأن هناك طرقاً

(٥) نحو مزيد من الفهم يرجى مراجعة:

- A- James D. Faubion, "The making of Terrorism" (in) American Anthropologist, New series, Vol.97, No.1 (Mar., 1995), pp. 182-183.
- B- Cynthia L. Irvin, The making of terrorism by Michel Wieviorka, The American Political Science Review, Vol.39, No.3 (Sep., 1995), pp. 791-983.
- C- Michel Wieviorka, The making of errorism (Trans. by David Gordon White). Chicago: University of Chicago Press, 1993.

أخرى للمقاومة سواء كانت سياسية أو عسكرية. والخلاصة أن مشكلة الإرهاب معقدة، وما يمكن أن يقال دون خوف من التعارض عن أي مجموعة إرهابية في دولة ما ينطبق بلا شك على أي مجموعة أخرى في أي وقت آخر وفي أي مجتمع آخر.

كما قام ملاحظون معاصرون بتفسير الإرهاب: فسروه على أنه اضطراب عضوي، فقد لوحظ أن عدداً من الإرهابيين في تلك الفترة كانوا يعانون من الصرع أو السل أو أمراض أخرى، وقد وجد (لومبروزو) ارتباطاً بين قذف القنابل وبين مرض البرص أو قصور في الفيتامينات. ووجد آخرون علاقة بين الاستثارة العصبية العامة عند الناس في تلك الفترة - والتي ظهرت من خلال الاتجاه نحو الفردية الزائدة - وبين انتشار الأدب اللا أخلاقي أو المنحل. وقد تمت دراسة الارتباط بين الإرهاب والضغط الجوي ومراحل العمر وإدمان الكحوليات والجفاف. وانتشرت مقاييس الجمجمة لدى الإرهابيين وأصبحت شيئاً شائعاً. ومع ذلك فمن الخطأ أن نعتقد أن التفسيرات الأولية للإرهاب كانت مجرد تفسيرات عصبية ولم يكن هناك محاولات حقيقية لفهم الدوافع العميقة للإرهابيين. فقد اتخذ كثير من الملاحظين المعاصرين رأياً منفصلاً: قالوا - ضمن ما قالوا - أنه لا يجب المبالغة في أهمية الإرهابيين الفوضويين، وأن الوقاية خير من القمع، وأن عقوبة الإعدام ليست مستحبة. وكان لدى (لومبروزو) شكوك منذ البداية حول فاعلية التعاون الدولي ضد الإرهاب الفوضوي. وقد اقترح (زنكر)، أحد مؤرخي الفوضوية، أنه يجب تجنب تشريعات الطوارئ ضد الفوضوية، ولكن من الأفضل أن تقوم الدولة بمجهودات لتخفيف مظاهر عدم المساواة الاجتماعية. ولم يبدأ اهتمام العلماء الاجتماعيين بالعنف السياسي إلا في الستينيات، وأعتقد بعضهم أنه ظاهرة نادرة نسبياً، وتجاهلها آخرون لأسباب مختلفة^(٦). وقد وقع البحث في أمريكا وكان له علاقة محددة مع الحرب الفيتنامية والاضطراب الداخلي في أمريكا وأثبتوا أن انتشار العنف لا بد أن يعكس عدم العدل في المجتمع - النظام وانخفاض الدخل وسوء السكن وعدم كفاية التعليم وغير ذلك، والافتراض المتضمن يشير إلى أن المجتمع السليم لا يواجه مثل هذه المشكلات وأن الحكومة التي تعتمد على ولاء مواطنيها، لا حاجة لها إلى أن تخاف من أي تعديات إرهابية أو أخطار أخرى.

(٦) Edward E. Guide, J.c. Davis (ed.), When men revolt and why? (N.Y.) 1971, p.252.

وقد أخذ طلاب لدراسة الصراع لفترة بمفهوم (Dollard) حيث رأوا أن المعارضة والعنف نتيجة للاستياء الناجم عن الإحباط، كما أن الاستياء الاجتماعي ناتج من التفاوت بين العرض والطلب. وفي ضوء هذا يكون العنف نتيجة لأنماط التنشئة الاجتماعية التي إما أن تشجع أو تزرع العدوانية، وخلال هذه السنوات اللاحقة، تم نشر العديد من الأبحاث والكتب التي تتناول العلاقة الارتباطية بين العنف ومتغيرات مثل (محو الأمية - المدنية - السرعات الحرارية المهلكة - إجمالي الإنتاج الوطني - عدد الصحف - عدد الأطباء)، وهذا أطلق عليه مؤشر أو دليل الإحباط (Index)^(٧).

ورأى بعض الباحثين أن العامل الحاسم يكمن في تفكك المجتمع التقليدي، وركز آخرون على التوزيع الغير العادل للملكية والأراضي، وفريق ثالث ركز على العواقب الاجتماعية للنمو الاقتصادي السريع. ووفقاً لبعض المحللين، فإن أكثر المجتمعات حداثة وأكثر المجتمعات تحلفاً هي الأكثر استقراراً، بينما المجتمعات التي بين هذين الطرفين ظهر فيها درجة كبيرة من عدم الاستقرار. وفي بعض الأحيان كانت النتائج غير متوقعة إلى حد ما بحيث تظهر في أحد الحالات أن مواطني الولايات المتحدة (بما فيهم السود) كانوا أكثر رضا من غيرهم في الدول الأخرى، وربما يكون البؤس والإحباط غير كافيين لتفسير الشغب والفوضى، فيجب أن نأخذ في الاعتبار الحاجة لإثبات الفخر الرجولي وكذلك الرغبة في قلب الأمور رأساً على عقب والاتجاه إلى التمرد والعصيان ومخالفة القانون.

وكتب (تيدجير) عام ١٩٧٢م مؤكداً أن دراسة الصراع المدني على مفترق طرق إلى تحول كبير "إن إنجازات تلك الدراسات حتى الآن تبدو لي أنها فعلت أكثر من إثبات وجودها، ومن المحتمل جداً بناء على النتائج المتاحة أن يصبح الصراع المدني أحد أهم مجالات العلم الاجتماعي خارج نطاق علم النفس والاقتصاد بحيث يتم فهم معاييرها وأصوله وعملياته بشكل يسمح بتكوين مجال علمي مترابط في النطاق الضيق لهذا المصطلح.

وفي نفس الوقت نجد أناساً من داخل المهنة يتحدثون ما توصلت إليه الأبحاث السابقة، هل من الصحيح أن الظلم أو ضيق الحال هو سبب العنف الجماعي؟ وهل هناك علاقة قوية بين التحضر والمدنية وبين الجريمة والعنف الجماعي؟ تمكن (تيلي) وزملاؤه بناء على دراستهم لفرنسا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، من التوصل إلى استنتاج أنه من الخطأ الافتراض بأن النمو الحضري عن طريق ضعف الروابط وإلغاء الضوابط الموجودة وتغيير توجه الناس نحو المدنية كان له علاقة قوية بزيادة مستوى الجريمة والعنف والفوضى. والأهم من ذلك، نتائج دراستهم أوضحت عدم وجود ارتباط عام بين

(٧) T. Gvurr, "The calculus of civil conflict" (in) Journal of social Issues, 1, 1972, p.29.

العنف الجماعي وضيق الحال بحيث يمكن للملاحظ أن يتنبأ بأحدهما من خلال الآخر، ونحن نفترض أن الأسباب الأساسية والمباشرة للعنف الجماعي هي أسباب سياسية^(٨).

وقد انتقد العلماء السياسيون الراديكاليون بجدّة زملائهم الغير راديكاليين من عدة جوانب، ولكن من حيث طرق تفسير العنف السياسي، فالاختلافات بينهم غير مميزة، وهم أيضاً لا يؤمنون بالتاريخ، ومجال عملهم يحكمه النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي الذي يعيش فيه، فما قاله ماركس K. Marx عن تكييف الوعي السياسي ينطبق عليهم.

ووفقاً لهذه المدرسة الفكرية، فإن المفهوم الحربي للإرهاب اكتسب شعبية غير مسبوقة، فهو عبارة عن "انفجار أخلاقي" بين الجماهير المصابة بخيبة الأمل في الدول النامية. ولا يحدث هذا الانفجار حيث يوجد مؤسسات وآليات يستطيع الفرد من خلالها أن يأمل في التأثير وتغيير النظام القائم، ومسألة الشرعية موضوع حاسم: فالحكومة تكتسب الشرعية عندما يشارك المواطنون بنشاط وبمعنى الكلمة في تكوينها، أي عندما يكون هناك أقصى درجة من حكم الذات. وفي هذا المعنى يجد الفرد نقاطاً محدودة التعبير عن اعتراضه: أن يكون هناك درجة قصوى من حكم الذات وأن تكون للحكومات شرعية، وأن تكون هناك مؤسسات حرة. وقد يصبح هذا المفهوم تاريخياً، ولكن مع حدوث ونجاح الإرهاب على مستوى العالم، فإن مثل هذه القضايا العامة لا تنطبق على الوضع القائم، فلم يحدث في الفترة الأخيرة انفجارات أخلاقية بين الجماهير في الدول النامية لأن حكامهم الجدد ليس لديهم رادع أخلاقي مثل القادة الاستعماريين السابقين. وبالنسبة لحكم الذات، فمن المؤسف أن نجد أنه كلما قلت نسبة حكم الذات في دولة ما، كلما كانت الدولة محصنة من الإرهاب. وحيثما كانت وسائل القمع كاملة وفعالة، لا يكون هناك إرهاب على الإطلاق، هذه الحقائق ليست متعارضة، ولكننا دائماً نجد في أنفسنا مقاومة نفسية لقبول ما هو واضح.

والواقع أن طبيعة الإرهاب نفسه تعرضت للتغيير، باختصار يمكن تناول الإرهاب خلال دراسة مقارنة، ولكن يجب أن يكون من الواضح أنه لا يمكن مقارنة أي شيء. هذا الاتجاه نحو المحدودية نتج عنه تأكيدات لا يمكن التوصل إليها في ضوء خبرة تاريخية خاصة تلك المتعلقة بالوقت الحالي، تأكيدات مثل: "الأنظمة التي تلجأ للقمع إنما تهزم نفسها". ما يمكن قوله في هذا الصدد من واقع تحليل كمي عن ١١٤ دولة، لقد أوضح هذا التحليل أنه كلما قلت شرعية الحكومات، كلما زاد العنف، ماذا يمكن أن نقول أيضاً من

(٨) Lodhi and Tilly, "Urbanization, crime and collective violence in 19th. Century France" (in) Journal of sociology, 2, 1972, p.297.

مؤتمر وزارة الخارجية الذي توصل إلى استنتاج أن الأنظمة التي تلجأ للقمع إنما تهزم نفسها لأنها تفقد مظهر الشرعية^(٩)، وبعد وصف (نورسون) الإرهاب كفعل رمزي في حرب داخلية بهدف التأثير في السلوك السياسي بوسائل تتطلب استخدام التهديد بالعنف^(١٠).

ثالثاً: السياقات الاجتماعية كآليات لإنتاج الإرهاب:

وفي محاولة للتعرف على الأسباب والعوامل والبناء الاجتماعي الذي ينشأ وينمو ويعمل في ظل الإرهاب، فإن حصيلة دراسات وأدبيات معنية بهذا الموضوع، تنبئ عن أن هناك مجموعة من المتغيرات والتي حال وجودها فإنها تسهم في صناعة الإرهاب بل وفي إعادة إنتاجه، ويتمركز مضمون هذه الفقرات حول آليات إنتاج الإرهاب من خلال الدراسات والبحوث العالمية.

ويحتم المناقشة في هذا الصدد محاولة الإجابة عن تساؤل رئيسي هو: لماذا يحدث الإرهاب؟ وللإجابة عن هذا التساؤل فإن الهدف هنا هو تحديد اتجاه لتحليل أسباب الإرهاب، بحيث يكون قائماً (هذا الاتجاه) على مقارنة السياقات المختلفة لإنتاج الإرهاب من أجل ابتكار إطار عام للسببية من حيث التفريد التاريخي **a common pattern causation from the historical unique**، ذلك أن الباحث في مجال اجتماعيات الإرهاب لم يكتشف من خلال الدراسات والمعالجات المختلفة لهذا الموضوع تحليلاً نظرياً شاملاً لأسباب الإرهاب لم يكتشف من خلال الدراسات والمعالجات المختلفة لهذا الموضوع تحليلاً نظرياً شاملاً لأسباب الإرهاب كظاهرة اجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى أن تناول هذا الموضوع قد يأتي من منظورات مختلفة، يركز كل منها على بعد واحد ولا يعطي نفس التركيز لبقية الأبعاد، حتى أن معظم التصريحات حول الإرهاب لا تكون في شكل افتراضات تم اختبارها، وهو ما يعكس أن تناولها قد جاء بشكل جزئي محصور في نطاق الثورات الإرهابية من اليسار وليس الإرهاب الذي يكون في شكل احتجاج **Form of protest** أو رد فعل للتغيير السياسي أو الاجتماعي. بل ونادراً ما يكون هناك تركيز على الأبعاد التاريخية والجغرافية بل جاء التركيز على الحركات الحديثة، كما تركز بعض الأعمال على حركات الإرهاب ضد

(٩) Ted Gurr, Civil strife in the modern world: A comparative study of its extent and causes (Princeton 1969) state department conference on Terrorism, 29 December, 1969.

(١٠) Thomas P. Thornton, "Terror as a weapon in political agitation" (in) H. Eckstein, Internal war (N.Y. 1964) p.71.

الديمقراطية الغربية^(١١)، ويرتبط بذلك أن معظم الإسهامات المتعلقة بهذا الشأن غالباً ما تفتقر إلى المقارنة المنطقية وترتيب للمتغيرات في إطار منظومة تفسيرية.

ومن جهة أخرى فإن تفسير صناعة الإرهاب وآليات إنتاجه لا يُعد ذلك مسألة سهلة ولكن من الممكن أن نبدأ بداية مفيدة وذلك بتأسيس نظام نظري **theoretical order** للأنماط المختلفة والمستويات لتلك الأسباب التي وراء نمو ونشأة الإرهاب وصناعته^(١٢). فتتعامل مع الإرهاب على أنه شكل من السلوك السياسي الناتج عن الاختبار المتبادل بين العامل العقلي والمنظمة الإرهابية. ومع ذلك، فإن الشرح الشامل لا بد أن يأخذ في الاعتبار البيئة التي يحدث فيها الإرهاب ويخاطب الموضوعات حول ما إذا كانت الظروف السياسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى الإرهاب من المحتمل أن تحدث أكثر في بعض البيئات عن غيرها. ما هي نوع الظروف التي تؤدي إلى تكوين مجموعة إرهابية، على الجانب الآخر، فإن عدد قليل من الأفراد الذين يملكون هذه الظروف يمارسون الإرهاب، حتى أن كل الأفراد الذي يشاركون أهداف المنظمة الإرهابية يوافقون على أن الإرهاب هو أفضل الوسائل. فمن الضروري الاهتمام بالمتغيرات النفسية التي من الممكن أن تجتمع على أو تدعم الأفراد للقيام أو المشاركة بأعمال إرهابية أو انخراطهم في هذه الجماعات.

وفي هذا الصدد فإن جملة من الافتراضات التي يمكن الاستناد إليها لتحليل كيفية صنع الإرهاب وآليات إنتاجه، فمثلاً هناك فرق جوهري بين الشروط المسبقة **Preconditions** لنشأة الإرهاب، والترسبات **Precipitants**، ففي حين تنصرف الأولى إلى العوامل التي تمهد الساحة للإرهاب في فترة طويلة من الزمن، تتحدد الثانية في الأحداث التي تسبق حدوث الإرهاب.

(١١) وكنموذج لتلك الأعمال العمل الذي قدمه بويار بل Bowyer Bell في المصدر التالي:

J. Bowyer Bell, A time of terror: How Democratic societies respond to revolutionary violence, New York, 1978.

(١٢) من الدراسات التي يمكن أن يجد فيها الباحث تفسيراً للإرهاب كظاهرة اجتماعية يمكن الرجوع للدراسات التالية:

- Walter Laqueur, "Interpretation of Terrorism Fact, Fiction and Political Science", (in) Journal of Contemporary History, 12 (January 1977), p.1-42.

- Martha Cronshaw, "The causes of terrorism" (in) comparative politics, Vol.13, No.4 (Jul, 1998), pp. 379-399.

- Jack P. Gibbs, "Conceptualization of terrorism" (in) American sociological Review, Vol.54, No.3 (Jun, 1989), pp.329-340.

ثم هناك تصنيفاً آخر يفرق بين الشروط المسبقة هذه، حيث ينبثق عنها العوامل الممكنة أو المسهلة **Enabling or permissive factors** وهي التي تسمح بتهيئة الفرص لحدوث الإرهاب، ثم المواقف التي تؤدي مباشرة لتحسيس الحملات الإرهابية أو إشعالها.

وبشكل عام لا يوجد عامل محدد يمكن الاستناد إليه في دولة محددة يلعب دوره في صناعة الإرهاب، فكل عامل له بُعد انتقالي يعقد من التحليل والتفسير لهذه الظاهرة، فمثلاً التحديث **Modernization** قد أدى إلى مجموعة من العوامل المتداخلة تعتبر بمثابة سبب تسهيلي للإرهاب، ففي حين تصبح زيادة التعقيد على كل المستويات الاجتماعية الاقتصادية مسهلة للقابلية للسقوط، فإن وسائل التقنية والاتصالات توفر الحركة وأساليب نشر الإرهاب وإعادة إنتاجه، ولا يقتصر ذلك على التسهيلات التكنولوجية المادية التي هيأت الفرصة لذلك، بل التسهيلات الاجتماعية **Social facilitation** على نحو ما تشير العديد من الأدبيات المرتبطة بذلك^(١٣)، إذ لها دور قوي جداً في إحداث عصيان مدني عامة، وتنصرف هذه التسهيلات الاجتماعية إلى ما تنصرف إليه من العادات والتقاليد التاريخية التي تعمل وتحض على استخدام العنف ضد الحكومة بل وتوسع وتقدم المبررات القانونية والأخلاقية وحتى إملاء أشكال من المظاهرات والانقلابات والأعمال الإرهابية على نحو ما قد يتضح من تحليل مضمون بعض الأساطير والحكايات الشعبية الوطنية^(١٤)، بالإضافة إلى ذلك فإن المعتقدات والاتجاهات التي تفصح عن الإرهاب تتخطى الحدود القومية كما أن المعتقدات الأيديولوجية الثورية دائماً ما تتخطى الحدود بسهولة. ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت هذه الأفكار أساسياً تحتكرها أوروبا نابعاً من الثورة الفرنسية والثورة البلشفية. ومنذ الحرب العالمية الثانية، قد أثرت ثورات العالم الثالث مثل الصين، كوبا، الجزائر، والثورات الفكرية مثل "فرانتزفانون" و"كاملومس مارجيلا" على الحركات الإرهابية في دول الغرب المتقدم بتدعيم تطوير الإرهاب على كونه سلوك، كما يُضاف عاملاً بارزاً في تصنيفات الأسباب المسهلة هو عدم قدرة الحكومة أو عدم رغبتها لمنع الإرهاب.

(١٣) كنماذج لذلك يمكن مراجعة:

- Amy Sands Redlic, "The Transnational Flow of Information as a Cause of Terrorism", in Yonah Alexander, David Carlton, and Wilkinson, (eds). Terrorism; Theory and Practice (Boulder, 1979), pp.73-95. See also Manus I. Martha Crenshaw, and Fumihiko Yoshida, "Why Violence Spreads: The Contagion of International Terrorism", (in) International Studies Quarterly. 24 (June 1980), 262-98.

(١٤) كنموذج لذلك أدهم الشرفاوي، وعلي الزبيق بالجزيرية وأسطورة مايكل كوالنس Michael Collins ١٩١٩ - ١٩٢١ التي لا تزال تمنح عزراً جزئياً للقليل من التعصب والإرهاب المؤثر والمساعد في جهود جيش التحرير لشمال إيرلندا من الأدب العالمي.

فغياب منع ملائم من خلال الشرطة والمخابرات تسمح بانتشار المؤامرة، ومع ذلك، بما أن المنظمات الإرهابية صغيرة وسرية فإن غالبية الدول من الممكن أن تضع ضمن تصنيفات المسهلة. فمن الممكن أن يوجد عدم القدرة بين الكل ولكن معظم الأنظمة الديكتاتورية الوحشية المؤثرة والتي تتضمن دول ديكتاتورية غير مؤثرة. بالإضافة إلى الدول الديمقراطية الليبرالية الحديثة والتي تعيق رغبتها في حماية الحريات المدنية الخطوات الأمنية. فغياب الخطوات الأمنية المؤثرة هو سبب ضروري للإرهاب، وتثير بعض البيانات عن الموضوع إلى أن الإرهاب لا يحدث في الدول الشيوعية الديكتاتورية وبالتأكيد في الأنظمة العسكرية القمعية التي سحقت المنظمات الإرهابية.

كما أن الشرط الثاني الذي يخلق الدافعية للإرهاب هو ضعف المشاركة السياسية، إذ أن النظم التي تنكر الوصول إلى السلطة وتعدم المنشقين أو تعتقلهم، تخلق عدم القبول وعدم الرضا، ففي المواقف التي تكون فيها سبل التعبير القانوني للمعارضة محظورة، قد تضاعف احتمالية الإرهاب الثوري كأسباب مسهلة وموجهة، وغالباً ما يكون الإرهاب نتيجة كره الصفوة، فهي تقدم الخطة للأقلية الذين يتصرفون نيابة عن المواطنين والذي لم يتم استشارتهم حول ذلك، أو ليس بالضرورة أن يكونوا موافقين هذه الأهداف والطرق الإرهابية.

وتعتمد الفئة الأخيرة من العوامل على طبيعة المواقف وتتضمن مفهوم الحدث المفاجئ **The concept of a precipitation event** الذي غالباً ما يسبق اندلاع الإرهاب، فاستخدام الحكومة القوة الغير متوقعة بشكل غير معتاد في الرد على الاحتجاج أو محاولات الإصلاح غالباً ما تؤدي إلى تقوية العلاقات بين الإرهابيين مما يؤدي إلى تأسيس الصراع بين النظام ومنتحديه، وهناك العديد من الأمثلة التي يحفل بها تاريخ المجتمعات عن الحملات الإرهابية التي نجحت عن اعتماد الحكومات على القوة المفرطة لكبت الاحتجاج أو سحق المنشقين.

ويشير هذا التحليل حول الشروط المؤدية إلى الإرهاب، أنه لا بد أن يُنظر إلى إدراك وتفسير المنظمة الإرهابية للموقف، إذ يرى الإرهابيون النطاق المسهل لهم، ولهذا يكون الإرهاب هو خيارهم، وبالمعنى العملي فإن الوسائل قد وُضعت تحت تصرفهم من خلال البيئة، كما توفر الظروف أيضاً الإرهابيين الذين لديهم أسباباً ملحة التغيير السياسي، وأخيراً يحدث الفعل الذي يجعل صبر الإرهابيين ينفذ تجاه النظام، فترى أفعال الحكومة على أنها غير عادلة، ويصبح الإرهاب ليس فقط قراراً ممكناً ولكنه مقبول أخلاقياً، حيث يحصن النظام نفسه ومكانته بمعيار الشرعية بالنسبة للإرهابيين إذ الغاية تبرر الوسيلة عندئذ.

وتطبيقاً لما سبق وفي إطار البحث عن أسباب الإرهاب، فإن الحملات الإرهابية المؤثرة على الاختيار السياسي العقلي، وكنشاً ذات هدف ينتج الإرهاب عن قرار المنظمة على أنه وسيلة سياسية نافعة لمعارضة الحكومة، فإن الجدال حول أنه لا بد من تحليل السلوك الإرهابي على أنه عقلياً، مبني على افتراض أن المنظمات الإرهابية لديها عدد مترابط من القيم والمعتقدات والصور الداخلية حول البيئة، فيرى الإرهاب على أنه وسيلة منطقية للوصول إلى أهداف مرغوب بها.

وفي ضوء ما سبق فإن أسباب لجوء جماعة إلى الإرهاب يمثل عاملاً مهماً في عملية السببية^(١٥)، إذ يخدم الإرهاب عدداً متنوعاً من الأهداف الثورية وغير الثورية، فمن الممكن أن يكون الإرهابيون ثوريون، كما أن القول بأن المجموعات المتطرفة تلجأ إلى الإرهاب من أجل الحصول على تأثير سياسي لا يعني أن كل المجموعات لها أهدافاً محددة بالتساوي أو أن العلاقة بين الوسائل والغايات واضحة لملاحظ خارجي، فبعض المجموعات تكون أمثلة واقعية حول المنطق والوسائل عن الآخرين، كما أن بعض المجموعات الإرهابية الأخرى تكون أكثر ذرائعية، والتالي فإن درجة المهارة في ربط الوسائل بالغايات يبدو أنها تقوم بالقليل مع الأيديولوجية المعقدة للإرهابيين^(١٦).

ومع ذلك فإن التحول من الأهداف طويلة الأجل للمجموعات الإرهابية، إلى الأهداف قصيرة الأجل أو قريبة الحدوث في ردود الأفعال التي يرغب الإرهابيون أن يحدثوها في مختلف الأغراض تعجل بقرار الإرهاب، وعموماً فإن أهم هدف بالنسبة للإرهاب هو كسب الانتباه أو الإعلان عن الهدف، إذ قد يكون الإعلان عن الهدف هو أعلى الأهداف بالنسبة لبعض الجماعات الإرهابية، فعلى سبيل المثال فالنسبة للإرهابيين الذين يكونون أساساً محتجين، ربما يكونون راضين عن إظهار مشاكلهم أمام العالم، حيث أن الحاجة إلى الاعتراف العالمي قد تشجع الأنشطة الإرهابية الانتقالية مع التصعيد إلى تدمير وعنّف لم يسبق له مثيل، وغالبا ما يكون مصمم الإرهاب أيضاً من أجل إضعاف الثقة في النظام القائم عن طريق إضعافه إدارياً. ويهدف الإرهاب كهجوم موجه إلى النظام إلى إخافة وتشويه أخلاق المسؤولين الحكوميين، ويؤثر أيضاً الإرهاب على الاتجاهات العامة بطريقة إيجابية وسلبية يهدف إلى خلق أيما تعاطف لدى عدد من المواطنين، أو الخوف والعداء في المشاهد الذي يعرف بالعدو، وتلك الوظائف مترابطتين حيث أن

(١٥) في سبيل التعرف على مزيد من التفصيل حول علاقة الأسباب بالنتائج ومدى عقلانية السلوك الإرهابي يمكن مراجعة المصدر التالي:

- Abraham Kaplan, "The Psychodynamics of Terrorism", (in) Terrorism and International Journal, 1, 3 and 4 (1978), 237-54.

(١٦) ثمة أغراض متعددة للأعمال الإرهابية، ولمزيد من التفاصيل يمكن الإحالة لما يلي:

- Thornton, "Terror as a weapon of political Agitatio" (in) Wilkinson, Political Terrorism, New York, 1975.

إخافة العدو تذهل المتعاطفين وغير المتعاطفين وفي نفس الوقت، ربما يستخدم الإرهاب لإجبار بعض المواطنين على الطاعة خاصة الذين يرغب فيهم الإرهابيون للانضمام إليهم أو تسهيل مهامهم.

وربما يكون سبب الإرهاب هو استفزاز الحكومة للقيام بأفعال مضادة، من أجل زيادة شعبية الإرهابيين وهدفهم إظهار الحكومة بشكلها المتصف والقمعي، وهو ما يجعل الشعب يتعاطف مع الإرهابيين، كما أن الإرهاب قد يكون اختياراً منطقياً عندما تكون للمعارضة هذه الأهداف، وعندما تكون قوة الحكومة أعلى من هذه الجماعات تُعد مقولة أن الإرهاب هو سلاح الضعيف يُعد كلاماً ساذجاً، إذ ينتج ضعف النظام من خلال قمعه للمعارضة، فإن منظمات المقاومة التي تفتقر وسائل الإرتقاء للعنف المكثف، ربما تتحول إلى الإرهاب بسبب أنه يتم إنكار التعبير الشرعي عن الإنشقاق، ومن ناحية أخرى فإنه من الخطأ الافتراض أن طالما وُجد الإرهاب فإن هناك قمع، وربما يعني الضعف أن منظمة متطرفة ترفض الأساليب الغير عنيفة من المعارضة المفتوحة لهم في الدول الحرة، وينتهج المتحدين الإرهاب بسبب أنهم غير صبورين بالنسبة للوقت الذي تستهلكه الطرق القانونية لتحشد الدعم أو الدعاية لقضيتهم، ولهذا فإن بعض المجموعات ضعيفة بسبب أن الضعف مفروض عليهم من خلال النظام السياسي الذي يعملون فيه وغيرها بسبب عدم الشعبية، فبالإضافة إلى الضعف فهناك سبب مهم لانتهاج سياسة الإرهاب هو عدم الصبر، فتصبح التصرفات إلزامية، وللعديد من الأسباب فإن تحدي الدول لا يمكن أن يترك للمستقبل، وهناك سبب خارجي لهذا الإسراع وهو أن اللحظة التاريخية تبدو أنها تمثل فرصة فريدة، وربما يؤدي الفشل الذريع للبدائل للوصول إلى الأهداف الموضوعية إلى إعطاء دافع الإرهاب.

وعند هذا المستوى يصبح من الضروري مناقشة أبرز العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الفرد للانخراط في الإرهاب وتؤثر في فهمه أو تأويله للحقيقة. وبعبارة أخرى ما الخصائص الاجتماعية التي حال توافرها لدى شخص معين أو جماعة محددة فإن قابليتها للانخراط في هذه الأنشطة الإرهابية تكون أعلى؟؟

ومنذ البداية ووفقاً للأدبيات المعنية بذلك فإن الإرهابيين هم مجموعات من الأفراد ذوي الخلفيات الشخصية المتشابهة، يعانون من نفس الظروف والتي من المتوقع أن تؤدي إلى نتائج متماثلة بناء على التفكير المنطقي حول استخدام الإرهاب كأسلوب للتأثير السياسي.

فالعلاقة بين الشخصية والسياسة معقدة وغير مفهومة بصورة جيدة، إذ لماذا يتورط بعض الأفراد في العنف السياسي؟ ذلك سؤال صعب، وفي تتبع هذا النمط من التساؤل، فمن المهم تجنب الأشكال المتماثلة للإرهاب أو الإفراط في تسهيل مصادر الأفعال للإرهابيين، ثم ما هي المعلومات التي لدينا عن الإرهابيين وهل هي كافية لتكوين الصورة الحقيقية عنهم؟

وقد ركز "فرانكو فنترى" **France Venturi** على الإرهابيين لمجموعة واحدة صغيرة، لاحظ أن سياسة الإرهاب أنه يجمع العديد من الشخصيات والعقليات المختلفة، كما أن الاتفاق على استخدام الإرهاب كان هو الخرسانة **The cement** التي يربط أعضاء "**Norodnaya Volya**" معاً^(١٧)، وفي دراسة أجراها "بيتر ميركل **Peter Merkl**" قبل حركة النازية عام ١٩٣٣ وكانت قائمة على العديد من البيانات الخاصة بالإرهابيين، ركزت على متغيرات مثل مستوى الفهم السياسي، حيث في حالة إقناع الإرهابيون أن الدولة ظالمة وفسادة أخلاقياً وعنيفة بالتالي سيكون الإرهاب شرعي ومبرر، وقد وجدت كلاً من بلومنتال **Blumenthal** والمشاركين معها أنه كلما زاد الاعتقاد أن هذا الفعل من العنف، كلما اعتقد أن المزيد من العنف هو الرد المناسب ثم أن العديد من الإرهابيين هم نشطاء ذوي خبرة سياسية سابقة في معارضة غير عنيفة ضد الحكومة، ولكن كيف تؤثر هذه الخبرات السابقة في المشاركة على الاتجاهات اللاحقة^(١٨).

كما وجد استطلاع للحركة الإرهابية المعاصرة أن القادة غالباً أكبر سناً من تابعيهم ولديهم خبرات في هذا الشأن كما أن الإرهابيين ربما يكونون أكثر من غيرهم وعياً بالمخاطر المحدقة بهم والتي تترتب على انجرافهم في أنشطة إرهابية، وبالتالي فمن المحتمل أنهم يتحملون المخاطر الشديدة بسبب التزامهم الشديد بقضيتهم، لدرجة أن التزامهم هذا قد يكون قوياً مما يكفي لجعل خطر الأذى الشخصي مقبول لديهم يُضاف لما سبق أن الأنشطة الإرهابية لا تكون في حد ذاتها مرضية، وربما يكون الأكثر تمييزاً أن الإرهاب هو نشاط جماعي يتضمن علاقات حميمة **Intimate relationships** بين عدد صغير من الأفراد، في حين يصبح التفاعل بين أعضاء الجماعة يعكس أنهم يعيشون ويتخذون قراراتهم تحت ظروف ضغط شديدة، وكأقلية منعزلة يكون أعضاء الجماعة

(١٧) Franco Venturi, Roats of Revolution: A History of the Populist and Socialist Movements in Nineteenth Century Russia (London: Weidenfeld and Nicolson, 1960), p.647.

(١٨) Martha Cernshaw, "The causes of Terrosism", Op.Cit., p. 390.

الإرهابية معزولين عن المجتمع، لدرجة أنه يمكن وصفهم بأنهم يعيشون في "أنفاق مفتوحة
"Open underground"^(١٩).

وفي ضوء ذلك يستشف من الأدبيات العالمية حول ذات الموضوع أن الإرهابيين لا يثقون إلا في بعضهم البعض، فطبيعة التزامهم تفصلهم عن المجتمع فيعيشون في مجتمع مغلق ويسعون فقط إلى هدفهم العظيم، إذ أن الانعزال وإدراك البيئة العدائية يزيد من الاعتقاد المشترك والالتزام، كما يجعل الإيمان بالقضية أكبر، وبسبب الخطر الحقيقي المهدق بهم والضغط الذاتي الذي يعيشون فيه، والصراع الأخلاقي الذي يمرون به فهم يقدرّون التضامن فيما بينهم أيّاً كانت الآثار أو النتائج التي تخفيها اللحظات المستقبلية.

وسوسيوولوجياً يعتبر الإرهاب كظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى هو إفراز طبيعة للسياقات الاجتماعية الاقتصادية، التي تعتبر شروطاً وظروفاً مهيئة لنشأة ونمو وتطور الأفعال الإرهابية، ويتلاقى ذلك مع الدراسات السابقة حول كون الشخصية في نتاج اجتماعي تاريخي، وأن النظم الاجتماعية من اقتصادية وسياسية وتربوية ودينية وأسرية وأيديولوجية تخلق نمطاً معيناً من الشخصية.^(٢٠)

ومعنى ذلك أن نبحث عن أسباب تنامي وانتشار الفكر والجماعات المتطرفة في جوهر تلك النظم الاجتماعية وطبيعتها وليس في الأفراد أنفسهم أو الظروف والملابسات الضيقة المحيطة بهم، إذا أردنا حقيقة أن نصل إلى فهم علمي سليم لهذه الظاهرة، وإذا كنا جادين في التصدي لها^(٢١).

ووفقاً للمناقشة السابقة فالإرهاب يُعد خطة جذابة للجماعات ذوي الأفكار المختلفة لتحدي سلطة الدول، للمجموعات التي ترغب في إعلان قضيتها، وتشويه الحكومة وكسب الدعم العام، أو استفزاز النظام والحكومة لتضطرهما لاستخدام العنف في مواجهة الآخرين مما يهيئ المجال لظهور الأفعال الإرهابية، وبذلك تتضح مسألة صناعة الإرهاب وكيف يُعد هو الوجه الآخر لعدم كفاءة التنظيمات والأنظمة المختلفة في مجتمع معين، والتي تمثل في الوقت ذاته آليات إعادة إنتاجه^(٢٢).

(١٩) يتوافق مع ذلك بعض الدراسات السابقة مثل:

- سمير نعيم أحمد، "المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني" (في) الدين والمجتمع العربي، مرجع سابق، الفصل الثاني عشر، ص ٢١٥ - ٢٤٠. أعمال "ندوة التطرف السياسي والديني في مصر"، فكر، السنة ٣، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٥).

- "بحث الحركات الاجتماعية المتطرفة: الحركات الدينية"، ورقة قدمت إلى ندوة بحث الحركات الدينية المتطرفة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٢ أيار/مايو، ١٩٨٢.

(٢٠) سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٢١) نفسه، نفس الموضوع.

(٢٢) Ibrahim Saad Eddin, "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Note and Preliminary Findings", (in) International Journal of Middle East Studies, Vol.12, No.4 (December 1980), pp. 423-453.

رابعاً: سلوكية القانون واحتواء ظاهرة الإرهاب:

تحاول الدراسة في هذا الصدد أن تتعرف على ملامح الاتجاه السلوكي في سوسولوجيا القانون بغرض تحليل العلاقة بين الإرهاب وبعض المتغيرات الاجتماعية والتي يمكن بموجبها تحقيق الضبط الاجتماعي للإرهاب، والاتجاه السلوكي من بين الطموحات المتوقعة لتطوير رؤية نظرية، أو اقتراح نظري يركز على مواكبة تطور النظرية في سوسولوجيا القانون، وهذا الاتجاه السلوكي مبني على منظورات سلوكية محدودة بدراسات عديدة مأخوذة من قبل "دونالد بلاك Donald Black". ولقد أوضح ذلك في كتابه "سلوك القانون The behaviour of law و"العدالة من وجهة نظر علم الاجتماع Sociological Justice"^(٢٢)، إذ قدم نظرية للقانون، يدعى أنها تفسر التفاوتات في القانون من منظور عبر الدول، وكذلك بين الأفراد داخل المجتمعات، ويعتبر القانون ضبطاً حكومياً يستغل التشريع والتقاضى والفصل بين المتنازعين، ويميز بين السلوك الذي يسيطر عليه بواسطة هذه الوسائل عن السلوك المعرض لصور أخرى من الضبط الاجتماعي مثل الإتيكيت (الذوق) والعرف والبيروقراطية، وفي إطار ذلك يعتقد "بلاك" أن القانون متغير كمي يمكن قياسه، في أي سياق اجتماعي معين، بتكرار سن القوانين وإصدار الشكاوى والادعاء بالانتهاكات والتعويض عن الأضرار أو توقع العقوبات، كما أن اتجاه القانون أو التكرار التمايزي ونجاح تطبيقه بواسطة الأشخاص في الإطارات الاجتماعية (المختلفة) يتفاوت أيضاً، ثم أن نمط القانون قد يكون إتهامياً أو علاجياً، أو استرضائياً (حال وجود اثنين في نفس الطبقة)^(٢٣).

ويؤمن "بلاك" بإمكانية التنبؤ بكمية ونوع القانون وفقاً ما إذا كان أعلى أو أدنى في المكانة، ولذا فنه على سبيل المثال - يقول "بلاك" - إن النظرية الاجتماعية للقانون تتنبأ بأن كمية القانون ستكون أكبر وأعظم عندما يشتكي شخص (من مستوى أعلى) من شخص (من مستوى أدنى عنه) عندما الشكوى من الوضع العكسي^(٢٤). وفيما يتعلق بالشكل فإن القانون يميل إلى أن يكون إتهامياً بين الغرباء.. وعلاجياً أو إصلاحياً (استرضائياً) بين من تربطهم علاقة حميمة، والأفراد والأقل تنظيمياً أكثر عرضة لحدوث القانون العقابي، والأفراد الأكثر تنظيمياً يستطيعون الاعتماد على القانون التعويضي.

(*) Donald Black, the behavior of law, N.R.: Academic Press, 1976, Sociological Justice, N.Y.: Oxford University Press, 1989.

(٢٢) Steven Vago, Law and society; third edition. Prentice-Hall, Inc. U.S.A. 1991, p.44.

(٢٤) Roman Tomasic, The sociology of law, London, sage publications, 1985, p.26.

وبعد ذلك يطور بلاك عدداً من الاقتراحات التي تفسر كمية واتجاه ونمط القانون فيما يتعلق بخمس متغيرات قابلة للقياس في الحياة الاجتماعية: الطبقات، الشكل، الثقافة، التنظيم والضبط الاجتماعي. ويمكن قياس الطبقات (عدم تساوي الثروة) بطرق مثل الاختلافات في الثروات ومعدلات الحركة الاجتماعية.

وعلى أساس البيانات الاجتماعية والتاريخية والعرفية يصل بلاك إلى عرض الاستنتاجات فهو يشير إلى أن كمية القانون تتفاوت طردياً مع رتبة الطبقة والتكامل والثقافة والتنظيم والاحترام وعكسياً مع الصور الأخرى من الضبط الاجتماعي. ومن ثم فإن المجتمعات المقسمة إلى طبقات لديها قانون أكثر من المجتمعات البسيطة. والأثرياء لديهم قانون فيما بينهم أكثر من القانون بين الفقراء، وتزيد كمية القانون مع نمو المركزية الحكومية.

والعلاقات بين كمية القانون ومتغيرات التمايز والمسافة العلاقية والمسافة الثقافية عبارة عن خط منحني، فالقانون أقل ما يكون عند نهايتي هذه المتغيرات ويتراكم في أمديتها المتوسطة، وتتفاوت نمط القانون مع اتجاهه: بالنسبة إلى الطبقات، فإن القانون له نمط عقوبي في اتجاهه إلى أسفل أو نمط تعويضي أو علاجي في اتجاهه إلى أعلى ونمط إصلاحي (إسترضائي) بين الأفراد المتساوين في الطبقة. وفيما يتبع بالشكل، فإن القانون يميل إلى أن يكون اتهامياً بين الغرباء وعلاجياً أو إصلاحياً (إسترضائياً) بين من تربطهم علاقة حميمة، والأفراد الأقل تنظيماً أكثر عرضة لحدوث القانون العقوبي والأفراد الأكثر تنظيماً يستطيعون الاعتماد على القانون التعويضي.

وهذه الأنماط من التفاوت الأسلوبي (النمطي) تفسر مثلاً، لماذا يكون من المرجح أن يعاقب انتهاك ما إذا كانت طبقة الضحية أعلى من طبقة المذنب^(٢٥)، ولكن من الأرجح أن يتم التعامل معه بواسطة التعويض إذا انعكست طبقاتها، ولماذا يحل القانون الاتهامي محل القانون العلاجي في المجتمعات التي تمر بالحديث. ولماذا يكون أعضاء الثقافات الفرعية أكثر تعرضاً لفرض القانون من المواطنين العاديين ولماذا تهرب المنظمات غالباً من العقوبة على المسارات غير القانونية ضد الأفراد.

(٢٥) Steven Vago, Law and society, Op.Cit., p.45.

ولقد تبنى بعض العلماء الاجتماعيون مفاهيم العنف الجماعي والتمرد والاحتجاج التي يقوم بها بعض العمال والفلاحين والأقليات ليس بوصفها أمراضاً تصيب الرعايا وتحتاج إلى تهذيب وعقاب^(٢٦)، وليست كسلوك انحرافي يستوجب الضبط الاجتماعي من الحكومات وأنظمتها^(٢٧)، ولكن باعتبار أن من هذه الأنشطة والسلوكيات ما يستوجب النظر إليه من خلال نظرية دونالد بلاك **Donald Black** عن الضبط الاجتماعي وسلوكية القانون، والتي هي في النهاية تُعد مؤشرات لضرورة توجيه سياسات التنمية تجاه المجتمعات المحلية والظروف والخصائص الاجتماعية لهذه الفئات.

فبينما الحركات الإرهابية التي يقوم بها أفراد وجماعات من قاع المجتمع وموجهة إلى أعلى، تميل إلى أن توصف بالعقلانية وتستحق التعاطف والتفهم، وأن العنف الذي يبدأ من أعلى إلى أسفل والذي تقوم به المجموعات المسيطرة أو الأغلبية ضد الأقليات أو الفقراء أو أعضاء الحركة العمالية لا يلاقي ذلك الوصف، فإن العنف الذي يقوم به من هم أعلى مستوى في المجتمع يوصف باللاعقلاني أو المستهجن من قبل العامة.

كما يمكن أن نجد العديد من علماء الاجتماع والمؤرخين يعترفون وإذا لم يكونوا مؤيدين للأهداف وللدوافع التي تساهم في استخدام العنف ضد الطبقة الاجتماعية العليا، بينما الذين يستخدمون العنف ضد الطبقة الاجتماعية المتخصصة عادة ما يعتبر عنفهم غير شرعي ويستحقون هم العقاب. ويعني ذلك أن العنف الجماعي الموجه من خلال الطبقة الاجتماعية المنخفضة والمهمشين عادة ما يعد ذا معنى اجتماعياً في حد ذاته عن كونه يوصف كعرض لشيء آخر، فهو ليس عقاباً للسلوك الانحرافي، ذلك أن العنف في هذه الحالة صناعة مباشرة أو غير مباشرة لتفسيخ البناء الاجتماعي ولصراع القيم والمصالح كما أنه الوجه الآخر للمشكلات الاجتماعية الأخرى مثل البطالة وضعف مستوى الدخل الفردية، وعدم قدرة الأنظمة والتنظيمات الاجتماعية على أداء وظائفها بكفاءة، وهي الظروف والشروط التي تؤدي إلى الإحباط والتي ربما تدفع الأفراد إلى السلوك العدواني^(٢٨).

(٢٦) Baumgartner, M.P. "Social control from below" (in) Donald Black, (ed.): Toward a general theory of social control, Vol.1, Fundamentals, pp.37-68, Orlando; FL: Academic Press, 1984.

(٢٧) Grimshaw, Allen D. "Interpreting collective violence: An argument for the importance of social structure" (in). James F. Short, Jr, & Marvin E. Wolfgang (eds.), Collective violence pp.35-46. Chicago: Aldine therton, 1972.

(٢٨) E.V. Walter, Violence and the process of Terror (in) American sociological Review. Vol.29, No.2 (Apr., 1964), pp.384-257.

وفي ضوء ذلك فإن العنف الجماعي ليس دائماً - كما يقول عنه الناس - فأحياناً ما يكون السلوك المنحرف لمجموعة من الأفراد البؤساء الذين يتم قيادتهم بصورة غير صحيحة، والذين يثأرون من ضحايا أبرياء معتدى عليهم، هم بمثابة كبش الفداء **Scapegoating**^(٢٩).

وفي إطار رؤية الضبط الاجتماعي من خلال علم الاجتماع، فإنه بالرغم من أن الأصول الأيديولوجية للتفسير ليس بالضروري أن تضعف، فإن النظرية العامة للعنف الجماعي تتطلب أن تكون مترابطة كلما أمكن وذلك في تطبيق المفاهيم والشمولية.

وفي محاولة لتفسير ظاهرة الإرهاب أو العنف الجماعي من خلال رؤية دونالد بلاك الضبط الاجتماعي، فمن ملاحظة نموذج بلاك، يمكن تطبيقه ليس فقط على القانون وغيره من صور الضبط الاجتماعي الأخرى ولكن إلى الاختلاف في أي شكل أو في كل أشكال الحياة الاجتماعية من العلم، الطب، الدين، الفن، السياسة، الرياضة^(٣٠).

فيتنبأ علم الاجتماع ويشرح التباين في السلوك البشري في المجال الاجتماعي. ويُعرف المجال الاجتماعي متعدد الأبعاد بالصفات الاجتماعية لكل شخص مشارك في بعد من الأبعاد البشرية الذي يفوق شكل البعد الاجتماعي متنوع الأبعاد، فرمما تنطبق على الظاهرة التي تتضمن فقط واحداً أو قليلاً من الأفراد، أو إلى تلك التي تتضمن المنظمات أو الجيران أو المجتمع المحلي أو المجتمع العام.

وعلى سبيل المثال فإن البعد الأفقي **Vertical dimension** (والذي يقاس بالوضع الاجتماعي المحدد بالثروة) هو فعل له تقدير عالي، عندما يكون على الأطراف المشاركة ذو مكانة عالية، وتقدير منخفض عندما يكونون من مكانة منخفضة. أما عندما يكون الأطراف غير متساوين في المكانة فيكونوا على بعد أفقياً، وهو الفعل الذي ربما يكون له اتجاه لأعلى (تجاه مكانة أعلى)، أو اتجاه لأسفل (تجاه مكانة منخفضة)، أو اتجاه أحادي (تجاه المساواة). وعلى سبيل المثال، يتضمن البعد الأفقي المجال الاجتماعي للمسافة في العلاقة (درجة من الحميمية بين الأفراد) ويتضمن البعد الرمزي البعد الثقافي مثل اختلال اللغة أو الدين. وهنا فإن الفعل ما بين الغرباء من ذوي الأعراق المختلفة لهذا يتضمن درجة كبيرة من المسافة في العلاقة والثقافة، عن الفعل ما بين الأفراد من نفس الانتماء العرقي، ولهذا فإن في هذا البعد فإن كل نشاط أو فعل أو

(٢٩) Martha Crenshaw, The Causes of Terrorism (in) Comparative Politics, Vol.13, No.4 (Jul., 1981), pp.379-399.

(٣٠) John D. Brewer, Bill Lockhart: Paula Rodgers, Informal Social Control and Crime Management in Belfast (in) The British Journal of Sociology, Vol. 49, No.4 (Dec., 1998), pp.570-585.

عمل إنساني له بناؤه الاجتماعي **Every human action has a social structure**. وفي ضوء ما سبق فإن كل شكل وكمية في الضبط الاجتماعي الذي يحدث - سواء كان قانوني أو معتمد على ذاته أو متجنب أو تأملي أو لا شيء على الإطلاق - يعتمد على المكان والاتجاه الاجتماعي للصراع: فإن الأوضاع المتعلقة بكل الأطراف (المدعي، المدعى عليه، وأي طرف ثالث) مثل إذا ما كانوا متساوين أو غير متساوين بينهم علاقة حميمة أو غرباء متشابهين ثقافياً أو مختلفين^(٣١). ويشير هنا إلى الصراع على الصحيح أو الخطأ في النزاع على المصالح مثل السلطة والموارد الاقتصادية، وعندما يتم مناقشة العنف الجماعي في إطار الضبط الاجتماعي فيصبح السؤال المحوري هو: ما أبنية الصراع^(٣٢) التي تشرح وتفسر هذه الظاهرة؟

ووفقاً لما سبق فإن الإجابة على التساؤل السابق تستوجب القول بأن العنف الجماعي يُعد شكلاً من أشكال التطرف الذاتي كما أنه يتضمن نوعاً من الضبط الاجتماعي الذي يحتم التعامل مع المشاكل بالعدوان المتبادل.

و يذكرنا ذلك بأنه بينما بعض أحداث الشغب السياسية ويسبب الضرائب وعنف العمال والشغب العمال والشغب في الأحياء الخاصة بالسود في أمريكا كلها أمثلة على ذلك، فغالباً ما يكون الإرهاب موجه إلى الطبقة العليا. والأكثر احتمالاً أن يكون الإعدام بدون محاكمة عندما يكون المعتدي فقير أو عضو في طبقة دنيا أو مجموعة عرقية دنيا. فعلى سبيل المثال، محاولة اغتصاب لامرأة من البيض من أحد السود في أواخر القرن التاسع عشر في جنوب أمريكا أدى إلى وجود إعدام جماعي عما إذا كان الاعتداء قام به أحد البيض. ولكن إذا قام بإدعاء أن أحد السود قام باغتصاب امرأة من البيض من الطبقة الدنيا فسوف يتم اعتبار ذلك غير مقبول وأنها حالة بين المتساوين ولن يتم الانتقام عن هذا الحدث. وعلى الجانب الآخر، فإن موجة من الإعدام أعقبت قتل رجل شرطة أبيض على أيدي أحد السود. وفي هذه الحالات فإن التعذيب بالإضافة إلى الإعدام للمعتدي هو الجزاء، أما الاعتداءات التي تحدث بين السود وبعضهم البعض أو البيض وبعضهم البعض والتي غالباً ما تتضمن أفراد من مكانات متساوية نادراً ما تؤدي إلى قتل أو تعذيب للمعتدي.

(٣١) يمكن أن نجد تفصيلاً لذلك في مؤلف بلاك التالي:

- The behavior of law. N.Y.: Academic Press, 1967.

(٣٢) غني عن البيان القول أن أول استخدام لمصطلح البناء الاجتماعي للصراع أو بناء الصراع كان في مقالة بلاك التالي:

- "Social control as a dependent variable". (in) Donald Black., (ed.), Toward a general theory of social control, Vol.1: Fundamentals: pp.1-36. Orlando, FL: Academic Press, 1984.

كما يدعم ذلك أنه في عام ١٩٦٤ وأثناء احتجاجات العمال ومظاهرات الشوارع تم تشكيل محاكمات كان أعضاؤها من الطبقة العليا فكان الرد على الاعتداء الذي قام به من هم أقل مكانة اجتماعية فإن قسوة العقوبات تزداد، كما أن الأطفال المشردين الذين يتسولون أو يسرقون في المناطق التجارية بالبرازيل يواجهون خطر القتل وربما يطاردون من خلال رجال الشرطة بينما نجد أن سارقي المعروضات المنحرفين لا يواجهون هذه المخاطرة. وغالباً ما يكون لدى الإرهاب الحديث أهداف ذات مكانة عالية أو قوية ضد الحكومات وشدة عنفهم تعكس درجة عدم المساواة. فعلى سبيل المثال نجد أن الإرهابيين في شمال أيرلندا والشرق الأوسط غالباً يختارون من يقتلونهم من أعضاء ذوي المكانة العالية مثل مسئول الحكومة ويعدونهم إنجازاً خاصاً. فكلما قلت درجة عدم المساواة بين الأطراف كلما قلت درجة العنف في النزاع.

خامساً: استنتاجات الدراسة:

وخلاصة ذلك أن الإرهاب كظاهرة اجتماعية إنما توجد له مجموعة من الشروط التي تساعد في صنعه، كما أن هناك جملة من المتغيرات التي تمثل ديناميات للإرهاب، وياتباع نموذج بلاك والذي يسعى فيه إلى تطوير سوسيولوجيا الإرهاب، فإن افتراضه المحوري هو أن الإرهاب يختلف باختلاف رؤية وتقدير البناء الاجتماعي للصراع، وحصداً لما سبق فإن الاستجابة الإرهابية تتصاعد كنتيجة لحكم أجنبي ظالم أو غزو أو حكم محلي قهري (العامل المجتمعي). ولكن الظروف الموضوعية في حد ذاتها ليست شرطاً كافياً أو ضرورياً للإرهاب. كأن الظلم يجب أن يدركه مجموعة من الناس، وتكون أو تواجد حزب ثوري يتطلب أهدافاً أيديولوجية محددة وكذلك نمطاً معيناً من الشخصية. ويؤكد (جروس) على أهمية التوترات العنصرية والأيدولوجية أكثر من الظروف الاقتصادية والاجتماعية مشيراً إلى أن الإرهاب قد يستغرق فترة طويلة ثم يصبح مؤسسياً. ومع ذلك فالإرهاب أكثر احتمالاً أن يحدث في ظروف اجتماعية وسياسية معينة من غيرها، وأن هناك توازن بين أصول وخصائص الحركات الإرهابية التي لم تلق الدراسة الكافية.

ومن المحتمل إلى حد ما ألا تكون النتائج سلبية بهذه الدرجة إذا كان تم تتبع وتطوير الفكرة التي اقترحت أولاً في الستينيات من القرن الماضي، إذ أن الأصول السببية للحروب الداخلية كانت فوضوية وغير مجدية بين الأصول الأخرى حيث ركزت على المتمردين وتجاهلت أصحاب السلطة. وفي الحياة الواقعية، تنتج الحرب الداخلية نتيجة التفاعل بين القوى والقوى المضادة كما كانت هناك قوى تدفع نحو الحرب الداخلية ولكن كان هناك أيضاً متطلبات له وعقبات لا بد من تجاوزها. وفكرة أن الثورات إنما ترجع

بنسبة كبيرة إلى عجز الصفوة أمام عنفوان وقدرات متحدي النظام هي فكرة غير جديدة، كما حدث في ثورات الربيع العربي في غير دولة مع نهاية العقد الاول من الألفية الثالثة ، ولكنها لم تنجح كنقطة تحول لدراسة الإرهاب، والدراسات الممتدة لو جرت على الشكل المطلوب، كانت ستوفر كثيراً من الوقت والجهد.

وكانت الدراسات ستوضح أيضاً أن الإرهاب - بالرغم من كونه مبرراً لدى مرتكبيه - لم ينجح تحت أي ظرف من الظروف ضد الديكتاتورية الفعلية، ولم ينجح في إضعاف أو تعديل سياساتها أو يؤثر في مجرى أسلوبها، وإذا قبلنا الحقيقة المتأرجحة أن الديكتاتوريات الفاعلة محصنة ضد الإرهاب بينما الدول الديمقراطية والعادلة ليست كذلك، فإنه يبقى الاهتمام بأن نعرف لماذا بعض المجتمعات الديمقراطية واجهت قليلاً من الإرهاب. قد يُشار إلى أن ثقافة هذه الدول السياسية في التاريخ المعاصر هي سياسة سلمية بصفة عامة. أما بالنسبة للديكتاتوريات الغير شيوعية، فقد نجح بعضها بقليل من القمع أن يخضعوا أو يمنعوا المعارضة، ودول أخرى اضطرت لبذل مزيج من الجهد لردع المعارضة بغض النظر عن مدى المبررات التي تمثلت في الظلم الواقع على الطرف المعارض. وبهنا أن نعرف لماذا قبلت بعض الأقليات الوطنية قدرها كأقليات بينما البعض الآخر شنوا حرباً مرة ومطولة. وفي بعض الحالات يمكن الإشارة للإرهاب الانفصالي في ضوء الدعم الخارجي لذلك ولكن هذا ليس صحيحاً دائماً فالخصلة النهائية لمثل هذه المواجهات تعتمد على مدى إصرارهم وعلى قدرات خصمهم.

ومن المشكوك فيه أن دراسة تأثير التطور الاقتصادي على انتشار الإرهاب سوف تقدم مفاتيح جديدة لفهم الظاهرة، إن محاولة كشف الطابع الغامض لحركات الإرهاب بالإشارة إلى الاتجاهات الاقتصادية تشبه محاولة الاستعانة بكسارة بندق ضخمة لكسر شيء صغير جداً قد لا يكون بندق ، وهو ما يستلزم وضع الظاهرة في إطارها وسياقها الاجتماعي الاقتصادي لصناعتها وإعادة إنتاجها بل وتدعيمها.

ومرة أخرى فإن الدراسة الراهنة عند هذا المستوى تسوق الدراسة بعض التوصيات والمقترحات وترى أن حصيلة الرؤية السوسولوجية لمواجهة الإرهاب هي تدعيم آليات الضبط الاجتماعي والمشاركة المجتمعية وهذه الآليات يستلزم لوجودها ولإنتاجها أنظمة اجتماعية: اقتصادية وسياسية وثقافية ، تكون مهمتها رفع وعي الأفراد وتبصيرهم ومعاونتهم على اكتشاف قدراتهم وتطوير هذه القدرات لتمكين المواطنين من كشف تناقض الواقع الاجتماعي وتجاوزه، ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال:

أ - مشروع تنموي نهضوي شامل.

ب - يعبر هذا المشروع وآمال المجتمع وحاجاتهم الأساسية الأكثر إلحاحاً.

ج - يشارك المجتمع في تنفيذ هذا المشروع.

د - يجني المجتمع ثمار هذه التنمية كحق من حقوقه الإنسانية.

عندئذ فقط يقوم المجتمع بحماية إنجازاته والوقوف ضد أية انحرافات فردية، ويعالج الحلل الاجتماعي من خلال قيمة العمل المنتج والقيم الفاضلة التي توجه الأفعال الفردية والاجتماعية.

وبالرغم من وجود نتائج وفرت دعم للافتراضات التي وضعها دونالد بلاك في نظريته عن الضبط الاجتماعي، إلا أن التقدير التام لها يتطلب دراسة وبحث أكثر، وعلاوة على ذلك، فإنه من المحتمل أن تكون المتغيرات الأخرى التي لم تكشف حتى الآن ستوفر الصلة الوثيقة بين الإرهاب وأشكاله من ناحية وخصائص اجتماعية واقتصادية للبناء الاجتماعي، وهو ما يعتقد الباحث أنه يمكن أن يخدم بدرجة أو بأخرى في توجيه حركة المستقبل وهي غاية من الغايات الطموحة التي قد طمح إليها رواد علم الاجتماع منذ نشأته.

المصادر

المصادر العربية :

١. عاطف العقلة غضيبات. "الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي، دراسة سوسيولوجية". (في) الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٠.
٢. سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني، (في) الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٠.
٣. أدهم الشرقاوي، وعلي الزبيق بالغبية وأسطورة مايكل كوالنس Michael Collins ١٩١٩ - ١٩٢١ التي لا تزال تمنح عذراً جزئياً للقليل من التعصب والإرهاب المؤثر والمساعد في جهود جيش التحرير لشمال أيرلندا من الأدب العالمي.
٤. أعمال "ندوة التطرف السياسي والديني في مصر"، فكر، السنة ٣، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٥).
٥. "بمب الحركات الاجتماعية المتطرفة: الحركات الدينية"، ورقة قدمت إلى ندوة بمب الحركات الدينية المتطرفة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٢ آيار/مايو، ١٩٨٢.

المصادر الأجنبية :-

1. E.V. Walter, "Violence and the process of terror" (in) American sociological, Review, Vol.29, No.2 (Apr. 1964).
2. Encyclopedia of the social sciences, Vol.14, (N.Y.), 1934
3. James D. Faubion, "The making of Terrorism" (in) American Anthropologist, New series, Vol.97, No.1 (Mar., 1995).
4. Cynthia L. Irvin, The making of terrorism by Michel Wieviorka, The American Political Science Review, Vol.39, No.3 (Sep., 1995), pp. 791-983.

5. Michel Wieviorka, *The making of errorism* (Trans. by David Gordon White). Cicago: University of Chicago Press, 1993.
6. Edward E. Guide, J.c. Davis (ed.), *When men revolt and why?* (N.Y.) 1971.
7. T. Gvurr, "The calculus of civil conflict" (in) *Journal of social Issues*, 1, 1972.
8. Lodhi and Tilly, "Urbanization, crime and collective violence in 19th. Century France" (in) *Journal of sociology*, 2, 1972.
9. Ted Gurr, *Civil strife in the modern world: A comparative study of its extent and causes* (Princeton 1969) state department conference on Terrorism, 29 December, 1969.
10. Thomas P. Thornton, "Terror as a weapon in political agitation" (in) H. Eckstein, *Internal war* (N.Y. 1964) p.71.
11. J. Bowyer Bell, *A time of terror: How Democrtatic societies respond to revolutionary violence*, New York, 1978.
12. Walter Laqueur, "Interpretation of Terrorism Fact, Fiction and Political Science", (in) *Journal of Contemporary History*, 12 (January 1977).
13. Martha Cronshaw, "The causes of terrorism" (in) *comparative politics*, Vol.13, No.4 (Jul, 1998).
14. Jack P. Gibbs, "Conceptulization of terrorism" (in) *American sociological Review*, Vol.54, No.3 (Jun, 1989).
15. Amy Sands Redlic, "The Transnational Flow of Information as a Cause of Terrorism", in Yonah Alexander, David Carlton, and Wilkinson, (eds). *Terrorism; Theory and Practice* (Boulder, 1979).
16. Sec also Manus I. Martha Crenshaw, and Fumihiko Yoshida, "Why Violence Spreads: The Contagion of International Terrorism", (in) *International Studies Quarterly*. 24 (June 1980).
17. Abraham Kaplan, "The Psychodynamics of Terrorism", (in) *Terrorlism and International Journal*, 1, 3 and 4 (1978).
18. Thornton, "Terror as a weapon of political Agitatio" (in) Wilkinson, *Political Terrorism*, New York, 1975.

19. . Franco Venturi, Roats of Revolution: A History of the Populist and Socialist Movements in Nineteenth Century Russia (London: Weidenfeld and Nicolson, 1960).
20. Ibrahim Saad Eddin, "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Note and Preliminary Findings", (in) International Journal of Middle East Studies, Vol.12, No.4 (December 1980).
21. Donald Black, the behavior of law, N.R.: Academic Press, 1976, Sociological Justice, N.Y.: Oxford University Press, 1989.
22. . Steven Vago, Law and society; third edition. Prentice-Hall, Inc. U.S.A. 1991.
23. Baumgartner, M.P. "Social control from below" (in) Donald Black, (ed.): Toward a general theory of social control, Vol.1, Fundamentals, , Orlando; FL: Academic Press, 1984.
24. Grimshaw, Allen D. "Interpreting collective violence: An argument for the importance of social structure" (in). James F. Short, Jr, & Marvin E. Wolfgang (eds.), Collective violence. Chicago: Aldine therton, 1972.
25. E.V. Walter, Violence and the process of Terror (in) American sociological Review. Vol.29, No.2 (Apr., 1964).
26. Martha Crenshaw, The Causes of Terrorism (in) Comparative Politics, Vol.13, No.4 (Jul., 1981).
27. John D. Brewer, Bill Lockhart: Paula Rodgers, Informal Social Control and Crime Management in Belfast (in) The British Journal of Sociology, Vol. 49, No.4 (Dec., 1998).
28. "Social control as a dependent variable". (in) Donald Black., (ed.), Toward a general theory of social control, Vol.1: Fundamentals:. Orlando, FL: Academic Press, 1984.